

لأبي علي الفارسي
الحسن بن أحمد بن عبد الغفار
٢٨٨ - ٣٧٧ هجرية

تحقيق وشرح
الدكتور محمود محمد الطناحي

الجزء الأول

الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة

كتاب الشعر

أو

شرح الأبيات المشكلة الإعراب

صف هذا الكتاب بطريقة الجمع التصويرى بمكتبة الخانجى

الطبعة الأولى

١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م

رقم الإيداع ٨٩٨٨ / ٨٧

الدولى ٤ - ٠٨٢ - ٥٠٥ - ٩٧٧

مطبعة المدني

المؤسسة السعودية بمصر

٦٨ شارع العباسية - القاهرة - ت : ٨٢٧٨٥١

ماذا يَلْقَى الأكابِرُ مِن الأصاغِر

كتاب الشِّعر هذا – على ما أريتُك – مِن كُتب أبى علىٍّ الكِبار ، ومِن أكثرها إبانةً عن منهجه فى الإعراب والتصريف وأصولِ النحو . وقد عرفتُ نسخته الكاملة منذ سبع سنوات (١) ، ولعلىِّ أوُل من وقعتْ عينُه عليها فى هذه الديار المباركة (٢) . وكان عَهْد الناس به نسخةً وحيدة ، محفوظة بمكتبة برلين ، وفى هذه النسخة – على جلالتها – شئٌ من السَّقْطِ .

وقد زَفَفْتُ إلى إخوانى طلبةِ العِلم نبأً هذه النسخة الكاملة ، وعَزْمى على نشرها ، ولم أطوِ خبرَها ، كما يفعل كثيرٌ من الناس ، إذ كنت منذ اشتغالى بعلم المخطوطات على هذا النهج اللَّاحِب المستتبّ ، لا أطوى صدرى على ما أعرفه من نوادر المخطوطات التى أراها فى البُلدان التى أزورها ، أو ما يسْقُط إلىَّ مِن أخبارها ؛ فإنى رأيت كثيراً من الذين يكنزون الكتب ، ويَغُمُّون أمرَها على الناس ، لم يُبارَكْ لهم فيها ، ولم يُمَكَّنُوا من نشرها .

وكان ما كان من أمرى مع هذا الكتاب : أنى نسخْتُه بقلمى ، وجعلتُه هَمِّى وسَدَمِى ، « وأطعمْتُه لحمى وأسْقيْتُه دمى » . على ما أنشد الميمنىُّ الراجكوتى – رحمه الله – فى خاتمة السِّمط (٣) .

ومنذ نحو ثلاث سنوات أسَرَّ إلىَّ بعضُ المحبِّين بأن إنساناً قد صَوَّر نسخةالكتاب ، وأنه بسبيل نشره ، مع علمه بأنى أعمل (٤) فى الكتاب ، ثم رغِب إلىَّ هذا الأخ الحبيب أن أعْجَلَ وأُخرجَ الكتاب ، فشكرت له ، ثم أخبرته أن مثل هذه الكتب التى ضَنِىَ بها الأوائل ،

---

(١) انظر تاريخ فراغى من نَسْخ الكتاب ، فى آخره .

(٢) أعنى مكة المكرمة – حرسها الله من الآفات – فقد دخلت النسخة إلى المكتبة المركزية بجامعة أم القرى ، فى هذا التاريخ .

(٣) ص ٩٧٣ ، وانظر مقدمتى ص ١٠٦

(٤) ومّرةً أخرى فقد أخبرنى الثقةُ أنه أعْلمَ ذلك المحقق بأنى ماضٍ فى تحقيق الكتاب ، وذلك فى جلسة بمدينة الرياض .

لا ينبغى أن نتواثب حولَها ونركض ، وأنه يجب علينا أن نُعطيَها حظَّها من النظرِ والتأمل ، وننظرَ إناها ونُضْجَها ، وأن نبذُلَ من الجهد فى إخراجها ما يُقارب ما بُذِل فى تصنيفها . ثم قلت لهذا المحبّ الناصح : إن كنت تعرف هذا الذى صوَّر نسخة الكتاب فأخبره – إن كان جَهِل – بأنى ماضٍ فى تحقيق الكتاب ، ثم أنشِدْه :

خَلِّ الطريقَ لمن يَبْنى المنارَ به

وتمضى الأيام وأنا غيرُ مستجيب لمن يستحثّنى ويطلب عجلتى ، ويستقرُّ الكتاب بعد فراغى من تحقيقه عند أخى الأستاذ محمد أمين الخانجى ، فى أوائل عام ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م ، ثم آخذ فى إصلاح تجاربه ، وحين وضعت القلم بعد صنع فهارسه ، أتانى أخى الدكتور عيَّاد بن عيد الثبيتى ، بنسخة مطبوعة من الكتاب ، عُرِضت فى معرض الكتاب الذى أقامته جامعة الملك سعود بالرياض ، فى شهر صفر ، من هذا العام ١٤٠٨ هـ .

وهذه النسخة بتحقيق الدكتور حسن هنداوى ، ونشر دار القلم بدمشق ، ودارة العلوم والثقافة ، بيروت (١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م) .

وأعترف أنى للوهلة الأولى قد حزنت واغتممت . وما كادت نفسى تثُوبُ إلىَّ حتى نظرتُ فى الكتاب ، وأخذت أقلّبُ صفحاته ، وما هى إلَّا ساعة من نهار حتى زال عنّى ما كنت أجد من حُزنٍ وغم ، وأضاءت فى قلبى فرحةٌ غامرة ، ثم هتفْتُ : « الحمد لله الذى عافانا مما ابتلى به كثيراً من خلقه » ، وسألت ربى أن يُوزِعَنى شكرَ نعمته ، إذ هيَّأ لى من أسباب الخير ، وفتح علىَّ فتحاً مبيناً ، فى تأدية كتاب أبى علىٍّ ، على النحو الذى يُرضى أبا علىٍّ ، ويجد فيه طلبةُ العلم غناءً ونفعًا ، إن شاء الله .

وبَدْءةَ ذى بَدْء ، فقد أكَّد عملُ المحقّق فى هذا الكتاب كلَّ ما قلته فى مقدِّمتى ؛ عن جناية الجامعيِّين على نصوص التراث ، إذ كان فريقٌ منهم قد اتخذوه مركبًا سهلًا للحصول على الشهادات الجامعية ، والترقيات العلمية ، وأصبح تراثُ الآباء نَهْبًا لكلِّ مجترىء ، لا يرجو لله وقارا ، ولا يرعى للعلم حُرمة ، وقلَّ الصُّرَحاء ، وكثُرَ الأدعياء ، وغاب الناقدُ البصير ، فلا رقيبَ ولا حسيب ، والكلُّ يحطِبُ فى هوى المال والشهادات والترقيات [1] .

---

(١) انظر مقدمتى ص ٤ ، ٢٠ .

واندفع بعضُهم فى التحقيق والنشر يقفز ويركض ، ينشُر ثلاثةَ أصولٍ من كتب النحو والصرف ، فى أقلَّ من ثلاث سنوات ، والناسُ يُهلِّلون ويكبِّرون ؛ لأنهم يخلطون بين النشاط ، والعجلةِ والاستخفاف ، ولا يكادون يفرقون بينهما ، والمحقّق يمشى بين الناس مختالًا مَزْهُوًّا ، ثانِيَ عِطفه ، كهذا الذى :

أقبـل يختـالُ على ظِلّـه   يذهبُ فى الأدنى وفى الأبعدِ

وماذا عليه ، وقد حصَّل الترقيةَ العلمية ، وحاز المال ، وظهر اسمُه يتَلألأُ وَسِيماً بالطيلسان الجامعىّ (الدكتوراه) يكاد سنا برقه يذهب باسم صاحب الكتاب القديم !

ولا تَعْجبْ ولا تُنْكِرْ من كثرة ما يَنْشُرون ؛ فإن تحقيق كتب التراث قد صار فى هذه الأيام من أيسر الأمور وأقربها . وهذه هى خطواتُه ومراحلُه :

١ – نَسْخُ الكتاب . والله وحده هو الذى يعلم مَن يقوم بنسخ الكتاب [١] !

٢ – التعريف بالأعلام ، من كتاب خير الدين الزركلى ، رحمه الله ، وسَلْخ مراجعه وإحالاته .

٣ – تخريج الآيات القرآنية من معجم محمد فؤاد عبد الباقى ، رحمه الله .

٤ – تخريج الأحاديث من المعجم الذى صنعه المستشرقون .

٥ – تخريج شواهد الشعر من كتاب شيخنا عبد السلام هارون – وليته ما صنعه ! .

٦ – صنع فهارس تقليدية ميِّتة باردة .

ثم يأتى السَّطْوُ والإغارة على تعليقات الميمنى فى (السّمط) وعضيمة فى (المقتضب) ومَن إليهما من شيوخنا الأجلاء الروّاد . ولا بأس من التهويش ببعض الشروح اللغوية التى تعبُّ من المعاجم عبًّا . وكثيراً ما يقع فى نقل هذه الشروح أخطاءٌ فادحة ؛ لعدم التنبّه للمشترك اللفظى .

فهل فى هذا ما يُعْنِت أو يُعْجِز ؟

---

(١) من تجاربى القديمة فى معهد المخطوطات ودار الكتب المصرية ، أن كثيراً من المحققين يعهدون بنَسْخ الكتاب إلى أبنائهم أو بناتهم ، وناهيك بالنُسَّاخ المحترفين الذين يأكلون من النَّسْخ !

وهذا حديثٌ مُرٌّ طويلَ ، لعلّى أُفردُ له كتاباً خاصًّا ، يأتى على هذه المساخر ، ويكشف هذه الألاعيب .

ولْنَعُدْ إلى هذا المحقق ؛ لنرى ماذا صنع بكتاب أبى علىّ . ولست هنا بسبيل الموازنة بين عملى وعمله ؛ فإن هذا ليس من شأنى ، ولست أرضاه لنفسى وَجْهاً ومذهبا ، ولأن مثل هذه الموازنة من حق القارئ وحده [1] .

والحديث مع هذا المحقق ، وما صنعه بالكتاب يدور حول ثلاث نقاط :

النقطة الأولى : تقديمه للكتاب . **والثانية** : تحقيقه للكتاب . **والثالثة** : فهارس الكتاب .

أما ما يتصل بالنقطة الأولى ، فلم يحدّثنا المحقق عن منزلة هذا الكتاب بين كتب أبى علىّ ، وزمن تصنيفه ، واختصاره ، وعن منهجه فيه ، وأثره فى الدرس النحوىّ والصرفىّ ، ومصادره ، ولم يتلمَّس أثَرَه فى مصنَّفات الخالفين ، ولو أنه فعل ، لأعانه ذلك على تحرير كثيرٍ من مسائله ، ولجنَّبه ما وقع فى تحقيقه من أوهام وأخطاء .

وفى وصف نسختى الكتاب ، لم يُحْسِن وصف نسخة (برلين) ، وهى على ما فيها من سقط ، نسخةٌ جليلة ؛ لأنها ترجع إلى أصل ابن جنى من الكتاب ، وقد حملتْ حواشيها تعليقاتٍ مصدرة بالحرف (عُ) عين مضمومه ، وهو رمز لاسم ابن جنى (عثمان) فى الكتب القديمة ، ولم يتعرض المحقّق لهذا الرمز ؛ لأنه لم يعرفه [2] ، مع أنه قد نقله فى حواشيه .

وكذلك لم يتنبّه هذا المحقّق إلى اتفاق نُقُول البغدادىّ مع قراءة هذه النسخة ، مما يؤكّد كلامَ البغدادىّ ؛ أنه كانت لديه نسخةٌ من الكتاب بخطّ ابن جنّى .

ثم إنه كان ينبغى للمحقق أن ينظر إلى الكتاب ، على أنه كتاب نحوٍ ومعانٍ ،

---

(١) لَكمْ أتمنّى أن يعود نقد نشر النصوص ، كما كنا نراه قديماً على يد فُرْسانه : السيد أحمد صقر ، وعبد السلام هارون ، ومصطفى جواد ، ومحمد بن تاويت التطوانى .

(٢) وهذا غريبٌ منه ؛ لأنه نشر لابن جنى : سر الصناعة . والمبهج !

فيُحدِّثنا عن شواهد الكتاب بين كتب النحو وكتب المعانى ، ثم يُحصِى هذه الشواهد عدَداً ، وما جاء منها بعد عصر الاحتجاج ، فقد استشهد أبو علىٍّ بشعر بعض المحدَثين .

وكذلك ظهر الإخلال فى سكوت المحقق عن اسم الكتاب ، واختلافِ الناس فيه ... إلى آخر هذه القضايا التى فتح الله علىَّ بمعالجتها ، وهى أمور واجبة فى نشر النصوص ، وإلَّا كنّا نُشبه تلك المطابع القديمة التى كانت تكتفى بنشر مُتُون الكتب فقط ، على ذلك الورق الأصفر ، وكُنّا نَصِفها بأنها نشراتٌ تجارية . ويعلم الله أن هذه النشرات تفضل كثيرًا ما يُخرجه المحققون الآن ؛ لأنه قد توفَّر على تصحيحها أفاضلُ مشايخ الأزهر ، وهم أهل العربية فى ذلك الزمان (١) .

ثم نأتى إلى النقطة الثانية ، وهى عَظْمُ العمل وأساسه ، التحقيق . وأُبادِرُ فأقول : إن عمل هذا المحقّق لم يتجاوز أمرين : الضبط ثم التخريج .

أما الضبطُ فلا فَضْلَ له فيه ؛ لأن النسختين المعروفتين من الكتاب – وقد عَوَّل عليهما فى إخراج النص – مضبوطتان ضَبْطاً كاملًا جيدا ، يغلب عليه السلامةُ والصحّة .

والدليلُ البيِّنُ على أن هذا الضبطَ الذى نراه فى صفحات الكتاب ، لم يخْرُجْ مِن كيسِ المحقّق : أنه لم يُعوِّدْنا على مثل ذلك الضبط الكامل فيما نشر من نصوص ، مثل (سرّ صناعة الإعراب) لابن جنى ، و (المسائل الحلبيات) لأبى علىّ .

وأما تخريج الشعر : فقد مضى فيه المحقّق ، كما يمضى محقِّقو هذا الزمان ، على هذا المنهج الغَثّ البارد ، وهو التقاطُ الحبلِ الذى مدَّه شيخنا عبد السلام هارون ، فى (معجم شواهد العربية) – ومرَّةً أخرى : ليته ما صنعه – ثم التنقّل بين الكتب ، والإغارة على إضافات كبار المحقّقين ، وتسويد الصفحات بمراجع ثلاثة عشر قرناً من الزمان ، دون تمييز بين الأصيل من هذه المراجع ، وغير الأصيل (٢) .

---

(١) أشرت إلى شئ من ذلك فى كتابى : (مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربى) فاطلُبْه واقرأْه ، وستجد فيه إشاراتٍ نافعةً إن شاء الله .

(٢) انظر رأيى فى تخريج الشعر ، فى هذه المقدمة ص ١٠٧ .

والحقيقة أن تخريج الشعر أصبح فى هذه الأيام (لعبة سمجة وسخيفة ومُمِلَّة) ، ولا تقدّم شيئا فى طريق العلم ، وإلّا فما معنى :

أ – تخريج الشعر من كتاب الاختيارين ، بعد المفضليات والأصمعيات ، أو التخريج من اللسان بعد الصحاح والتهذيب ، وبخاصة إذا لم تكن هناك إضافة ؟

ب – الإفراط فى تخريج مثل :

إذا قالت حذام فصدّقوها   فإن القول ما قالت حذامِ

أو :

لِيُبكَ يزيدُ ضارِعٌ لخصومة   ومختبطٌ مما تُطيح الطوائحُ

أو :

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا   متى أضع العمامة تعرفونى

ومثل هذه الشواهد قد صارت تُشْبِه « وتفضلوا بقبول وافر الاحترام » .

جـ – إعادة ما ذكره ناشرو الشعر من مراجع فى التخريج ، مثل إعادة ما أورده الدكتور إحسان عباس ، فى تخريج شعر لبيد ، أو ما ذكره الأستاذ عبد الستار فراج ، فى شرح أشعار الهذليين .

وكلُّ ذلك قد كان من محققنا المذكور . على أنه مع إسرافه الشديد فى التخريج قد فاته نسبةُ بعض الأبيات لمشاهير الشعراء ، مثل الفرزدق وذى الرمة ، كما أنه قد خفيت عليه تلك الأبياتُ التى لا تتردّد فى كتب النحو المتداولة ؛ لأن معرفتها والإحاطة بها ترجع إلى ثقافةٍ ومعرفةٍ بكتب الأوائل ، ومُداخلاتِها الحافلة بالغرائب والعجائب ، وهذا شئٌ مِن وراء الفهارس والكشّافات ، ولا يعيب المحقِّقَ كثيراً أن يَغفُلَ عن نسبة بيت من هذه البابة ؛ لأنه رِزقُ الله المُقَسَّمُ على خلقه (١) .

---

(١) هذا عدلٌ وإنصاف لابُدَّ أن نعترف به ، لكنه من جانب آخر : واجبٌ على من حُرِم مثلَ هذه المعرفة الجامعة أن يتأدَّبَ ويعرفَ حجمه وقَدْرَه .

وإذ قد نَفَيْنا عن هذا المحقق فضلَ الضبط وفضلَ التخريج ، فلننظرْ فى بقية عمله وأنا ألخِّص ما لاحظتُه من خلال قراءة سريعة :

١ - واضحٌ جدًّا أن المحقّق قد هجم على تحقيق الكتاب عقبَ اللحظة التى فرغ فيها من نسخه ، كما يفعل أشباهُه من محقّقى هذا الزمان ، فلم يتنبّه إلى تكرار بعضِ شواهد ومسائل الكتاب ، ولو فعل ذلك لوقف على ما كان من تناقض فى آراء أبى على ، وقد أشرت إلى ذلك فى مقدّمتى [1] .

٢ - لم يربط المحقّقُ بين هذا الكتاب وكُتُب أبى علىّ الأخرى ، ولو فعل لرأى كَشْفاً لما غَمَض فى هذا الكتاب ، ولوقف على اختلافٍ فى آراء أبى على [2] .

٣ - عُرِف أبو علىٍّ - رحمه الله - بإغماض الكلام وعَجْنه - وذكر ذلك الأوّلون - وقد خَفِى أسلوبُ أبى علىٍّ ، على هذا المحقق ، فاقترح بعض الزيادات على النصّ أو تغيير بعض العبارات ؛ لعدم فقه كلام أبى علىٍّ ، والبَصَرِ بأساليب الأوائل فى إدارة الكلام .

٤ - يتّصل بإغماض أبى علىّ ، أنَّ هناك نُصوصاً فى الكتاب ، لابُدَّ أن تُفَسَّر وتُشْرَح ، كما أن أبا علىّ يستعمل مصطلحاتٍ غيرَ شائعة فى كتب النحو المتداولة ، وقد سكت المحقق عن ذلك كلّه وأعرض عنه ، ولست أدرى ما هو عملُنا إذا لم نحُلَّ رموز التراث وإشكالاته ، قياماً بحقِّ هذا الجيل ؟ إننا لا نعملُ لأنفُسنا فقط ، أعنى المشتغلين بتحقيق النصوص وحدَهم .

٥ - لم يبيّن المحقق موضعَ الشاهد ، وهو فى بعض الأماكن عَسِرٌ جدًّا ، وكنت أتصوَّر أحيانا أنه لا يعرفه إلَّا أبو علىٍّ وتلميذُه ابن جنى !

٦ - هناك أخطاء محضة فى كلتا النسختين ، لم يقف عندها المحقق وتركَها كما هى ، ومنها أخطاء فى نصوص القرآن الكريم ، وأخطاء فى نَسَق الكلام ، وأخطاء فى رواية الشعر ، وفى وزنه .

---

(١) ص ٩٨ .

(٢) ص ٤٥ من مقدمتى .

٧ – رسم المحقق بعض آيات الكتاب العزيز ، وضَبَطها على رواية حفص ، والذى فى النسختين على غير ذلك ، وهو من السبعة أيضا ، كما أنه ضبط بعض الآيات على الخطأ ، وسكت عن عَزْو بعض القراءات ، مما يُوهِم أنها روايةُ حفص .

٨ – لم يتنبه المحقّق إلى ما أثارته بعضُ وجوه أبى علىٍّ ، فى هذا الكتاب ، مِن جَدَلٍ فى كتب النحاة والمعربين .

٩ – لم يستفد المحقق من كتب هؤلاء العلماء الذين استكثروا من عِلم أبى علىّ ، وأعنى ابن جنى ، وابن سيده فى المخصص ، وابن الشجرى ، وابن يعيش ، وابن عصفور ، وجامع العلوم ، صاحب كتاب إعراب القرآن المنسوب خطأً إلى الزجاج . ففى كتب هؤلاء كثيرٌ من نصوص كتاب الشعر .

١٠ – ترك المحقّق كثيراً من الغريب ، بدون شرح ، وحين شرح شيئاً من الشعر خلّط وأخطأ خطأً بيِّناً ، وإنصافاً له : لم يأتِ الخطأُ مِن قِبَلِه ، وإنما نقله من حواشى بعض المحققين [١] .

ولكلِّ هذا الذى ذكرت أمثلةٌ كثيرة جدًّا ، جاءت نتيجة قراءة سريعة لعمل المحقق ، سوف أكتبها فيما بعدُ إن شاء الله .

ولنقفِزْ إلى النقطة الثالثة ، وهى فهارس الكتاب : ونعم فقد صنع ذلك المحقق فهارس للكتاب ، ولكنها جاءت على ذلك النحو التقليدىّ البارد ، المألوف عند محققى هذا الزمان .

وإن كتابًا مثل كتاب أبى علىٍّ هذا ، يحمل كلَّ منهج أبى علىٍّ ، من حيث الاستطرادُ والتداعى ، وتزاحمُ المسائل ، وتداخلُ القضايا ، لابُدَّ له من فهرس فنّىٍّ جامع ، يكشف عن هذه الكنوز ، ويستخلصها ، ويفُضّ الاشتباكَ فيما بينها ، فهرسٌ يجمع الأشباه

---

(١) حرصت – لضيق المكان – على عدم ذكر أمثلة ، لكن إذا أراد المحقق شيئاً على سبيل المثال ، فإنى أحيله على ما شرح به « الشَّرَبَّة » من قول الشاعر :

فارحم أصيبيتى الذين كأنهم حجلى تدرَّجُ فى الشَّرَبَّة وُقَّعُ

وعليه أن يبحث هو عن الكتاب الذى نقل منه الشرح الخاطىء ، وأنا قد عرفتُه ، ولكنى أُمْسِك عن ذِكره .

والنظائر من مسائل النحو والصرف ، وسائر ما تكلمَّ عليه أبو عليّ من معانى الشعر ، وتفسير اللغة ، وعلوم البلاغة والعروض والقافية .

* * *

ولمّاً كان هذا المحقِّقُ قد أحْزَنَنى وغَمَّنى فى أول الأمر ، فإنى فى آخره أُثِيبُه غَمًّا بغَمٍّ ، فآخُذُه إلى غاشية الغَواشى ، وكارثِةِ الكوارث فى تحقيق النصوص . وأعنى : الأسقاط ، ثم التصحيف والتحريف .

إننا قد نتسامح ونتغاضى عن كثير من قضايا تحقيق النصوص - على أهمّيتها - كالإخلال فى الضبط ، وتوثيق النصوص وتخريج الشواهد ، وصنع الفهارس الفنية ، لكننا لا نتسامح ولانتغاضى عما يعترى النصَّ من أسقاط ، أو ما يشيع فيه من تصحيف وتحريف ؛ لأنه لابُدَّ - بَداهةً - فى تأدية النصوص من تمام المادة كما أرادها المؤلف ، وسلامةِ مفرداتها وتراكيبها ، وإلا فقد انتفى النفعُ من تراث الأوائل .

وهذه الأسقاط التى وقع فيها المحقق ، قد تنوّعت إلى : سقوط حرف ، وكلمةٍ ، وكلمتين ، وسطرٍ كامل ، ونحو ثلاثة أسطر . وقد بلغت فى مجموعها أربعةً وثلاثين سقطا (٣٤) . وحتى لا يعجَلَ المحقق ، وتذهبَ نفسُه كلَّ مذهب ، فإنى ذاكرٌ له أرقام هذه الصفحات التى يرى فيها الأسقاط ، وأدعوه إلى أن يراجعها على المخطوطتين ، وبخاصة مخطوطة مكة ، التى اتخذها أساساً لنشرته ، وألّا يعجلَ فى القراءة ، كما عجل فى التحقيق . وليْعلَمْ هذا المحقق أنى قد تحرَّيْتُ الإنصافَ ما استطعت إليه سبيلا ، وأنى لم أذكر شيئا إلّا بعد التثبّت منه ومراجعته على أصوله ، فإنى بحمد الله لست ممّن يحبُّون التماس العيوب ونشرَ المساوئ ، ولو كان غرضى التشهير لذكرت أمثلةً ونماذجَ مما وقع فيه المحقّق ، وفيها العجب العجيب ، والمُضْحِك والمبكى .

وهذه هى صفحات الأسقاط :

٣٦ - ٥٦ - ٦٦ - ٧٠ - ٧٣ - ٨٠ - ٨١ - ١٠٩ - ١١٤ - ١٤١ [نحو ثلاثة أسطر] - ١٤٢ - ١٥٤ - ١٩٢ - ٢٢٦ - ٢٢٧ [مرتين] - ٢٤٢ - ٢٧٩ - ٣١٧ - ٣٢٠ - ٣٤٧ - ٣٥٨ - ٤١٣ - ٤٥١ - ٤٥٥ - ٤٥٧ - ٤٧٣ - ٤٨٥ - ٤٩٥ - ٤٩٨ [سطر] - ٥٢١ [كلمتان] - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٩٠ .

ومما يتصل بالأسقاط الزّيادةُ ، وهى شرٌّ كذلك ، وقد زاد ذلك المحقّق بعض الحروف ، مِن عنده ، ورأيت له زيادة خمس كلمات مرَّةً واحدة ، فى صفحة ٣٤٢ .

أما التصحيف والتحريف ، فقد وقع فيه المحقّق ، فى أربعين موضعا (٤٠) وأنبِّه هنا إلى أن مرادى بالتحريف ما يشمل تغيير شكل الكلمة بالزيادة أو النقص – كما هو معروف فى تعريفه – ويشمل أيضاً وضع كلمة مكان كلمة ، وقد فعله المحقق ، وهو أمرٌ غريبٌ منه حقًّا ، كيف يضع كلمة مكان كلمة ؟ وغريبٌ منه أيضا أن يغيّر رواية الشعر ، فقد جاء فى شعر عبد الله بن عبد الأعلى الشيبانى :

كانوا وكنّا فما ندرى على وهَمٍ أنحن فيما لبثنا أم همُ عَجِلوا

جعلها المحقق : « كُنّا وكانوا » . كما جاءت فى اللسان ، وترك رواية نسخة مكة ، وهى أصله ومعتمده . ثم هى أحلى وأعذب فى النطق والسمع ، وأدخلُ فى لغة الشعر .

وأشدُّ من ذلك غرابةً أن يقول أبو علىّ : « ولم يعد على خطيئة مما بعده ذِكر » فيجعلها المحقّق : « مما قبله » ولك أن تتصور كيف يعود الضمير من السابق إلى اللاحق !

أما التصحيف الذى وقع فيه ذلك المحقق ، فهو مما يحتاج إلى دراسة ، لأن بعضه يرجع إلى عدم معرفة المصطلح النحوى ، كتصحيف (اتَّسُعوا) بـ (امتنعوا) . والاتّساع من مصطلحات النحو المعروفة ، وبعضه يرجع إلى عدم التنبّه لتقديرات المعرِبين ، فإن النحويين يقولون فى قوله تعالى : ﴿ واتَّقوا يوماً لا تجزى نفسٌ عن نفسٍ شيئا ﴾ إن التقدير : لا تجزى فيه . وكذلك قال أبو على ، ولكن المحقِّق صحَّف « فيه » إلى « منه » . وبعضه راجعٌ إلى قراءة المحقّق الكلمتين كلمة واحدة [1] . يقول أبو على : « بعد ما جَرَى سرابُ الأماعز ، أو آلُها بِها » والآل : السَّراب . فيجعلها المحقق : « أو إلهابها » .

وهذه مواضع التصحيف والتحريف من الكتاب :

١٠ – ١٢ – ٥٥ – ٧٩ – ١٠٩ – ١١١ – ١١٢ – ١٤٥ – ١٤٩ – ٢٥٥ – ٢٦٦ – ٢٧٦ – ٣٠٨ – ٣٢٢ – ٣٢٤ – ٣٢٥ – ٣٢٦ – ٣٢٨ – ٣٢٩ – ٣٣٧ –

(١) راجع هذه الظاهرة من التصحيف فى كلمتى عنه ، فى كتابى مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربى ص ٣٠٢ .

٣٣٨ – ٣٤٥ – ٣٤٨ – ٣٥٤ – ٣٥٥ – ٤٣٥ – ٤٤٧ – ٤٥٤ – ٤٥٨ – ٤٥٩ – ٤٧٢ – ٤٨٧ – ٤٩٨ [مرتين] – ٥٠١ – ٥١٨ – ٥٢١ – ٥٧٠ – ٥٧٢ – ٥٧٣ – ٥٧٥ .

وقد بقى شئٌ أحبّ أن أتلبَّث عنده ، فإنى قد قرأت عملَ هذا المحقق قراءةً سريعة وقعتُ فيها على ما أرأيتُك ، مما أغضبك وأفزعك لا محالة ، لكنى سأعود إليه إن شاء الله فى قراءة متأنّية ، فإنى أخشى أن يكون ذلك المحقق قد هجم على كلام أبى علىٍّ بتغيير أو تبديل . وقد فعلها واعترف بها فى كتاب أبى على (المسائل الحلبيات) (١) .

وبعد : فما أبرىء نفسى من السَّهو والغلط . ورحم الله امرءاً أهدى إلىَّ عيوبى . ربنا اغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا فى أمرنا ، ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد النبىّ الأمين . وعلى آله وصحبه أجمعين .

* * *

وكتب ذلكم

أبو محمد

محمود محمد الطناحى

بمكة المكرمة فى العاشر من ربيع الأول

من سنة ١٤٠٨ هـ

---

(١) ص ٢١٨ ، ولكن الله سلَّم ، وحال بينه وبين ذلك التغيير فى كتاب الشعر . وقد ذكرت فيه المسألة نفسها . وراجع ص ١٤ من نشرتى هذه .